

دراسة ميدانية تطبيقية - قسم المحاسبة والتدقيق

دور المراجع الخارجي في حوكمة الشركات

"دراسة تطبيقية على مراجعي المصارف التجارية الليبية المقيدین بالمنطقة الشرقية بمصرف ليبيا المركزي"

إعداد الباحثة: رحاب حمد الدربوكي

بكالوريوس في المحاسبة، كلية الاقتصاد - جامعة عمر المختار درنة | ماجستير في المحاسبة - الأكاديمية الليبية
بنغازي

DOI: 10.3875/alreyada.jahs.2026.4218 تاريخ النشر بالمجلة: سبتمبر 2026م تاريخ التحكيم المكتبي: أغسطس 2026م تاريخ الإجازة والمناقشة: خريف 2017م

مستخلص البحث (Abstract):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يقوم به المراجع الخارجي في تفعيل آليات حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية، في ظل ما شهدته البيئة الاقتصادية العالمية من انهيارات مالية لشركات كبرى (مثل Enron و WorldCom) نتيجة للقصور في تطبيق الحوكمة وضعف الرقابة. وسعت الدراسة إلى قياس مدى مساهمة المراجع الخارجي في أربعة مجالات رئيسية: تقييم وتقوية الرقابة الداخلية، رفع كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية، التواصل مع لجنة المراجعة، والتأكد من تطبيق المصرف لآليات الحوكمة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وصممت استبانة وزعت على مجتمع الحصر الشامل للمراجعين الخارجيين المقيدین بسجل مصرف ليبيا المركزي بالمنطقة الشرقية (18 مراجعاً بنسبة استجابة 81%). وتوصلت الدراسة إلى أن المستوى العام لدور المراجع الخارجي كان متوسطاً (متوسط 3.11)، مع وجود دور مرتفع وفعال في تقييم الرقابة الداخلية (متوسط 3.93) ورفع كفاءة المراجعة الداخلية (متوسط 3.60) والتحقق من تطبيق الحوكمة (3.51)، مقابل قصور وضعف جوهري في التواصل مع لجنة المراجعة (متوسط 2.27). وخلصت الدراسة إلى حزمة توصيات لإلزام المصارف بقواعد الحوكمة وتطوير معايير المراجعة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات المراجع الخارجي لجنة المراجعة المراجعة الداخلية الرقابة الداخلية المصارف التجارية الليبية

1. مقدمة الدراسة وخلفيتها العامة

يشهد العالم اليوم تحولات اقتصادية متسارعة، كان من أبرز نتائجها الانهيارات المالية لشركات عالمية كبرى كشفت عن قصور حاد في آليات حوكمة الشركات وضعف في أداء أجهزة المراجعة، مما أدى إلى زعزعة ثقة المستثمرين في القوائم المالية المنشورة. وتعد مهنة المراجعة الخارجية حجر الزاوية في بنية الحوكمة باعتبارها الطرف المهني المستقل المؤهل لإضفاء المصداقية والشفافية. وفي البيئة المصرفية الليبية، تُؤكد الحاجة لتفعيل هذا الدور، لا سيما بعد صدور تعليمات مصرف ليبيا المركزي المنظمة لمبادئ الحكم المؤسسي.

2. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها البحثية

تبلور مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الجوهري: «هل للمراجع الخارجي دور في حوكمة الشركات بالمصارف التجارية الليبية؟»، ويتفرع عنه أربعة تساؤلات فرعية:

التساؤل الأول: الرقابة الداخلية

هل للمراجع الخارجي دور فعال في تقييم وتقوية نظم الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية؟

التساؤل الثاني: كفاءة المراجعة الداخلية

هل للمراجع الخارجي دور ملهوس في رفع كفاءة وتطوير أداء وظيفة المراجعة الداخلية بالمصرف؟

التساؤل الثالث: التواصل مع لجنة المراجعة

ما مدى قيام المراجع الخارجي بالتواصل الفعال والمنتظم مع لجنة المراجعة بالمصرف؟

التساؤل الرابع: تطبيق آليات الحوكمة

هل يسهم المراجع الخارجي في التحقق من التزام المصرف الفعلي بتطبيق آليات الحوكمة؟

3. أهداف الدراسة:

- التعرف على دور المراجع الخارجي في تفعيل حوكمة المصارف التجارية الليبية.
- إبراز مجالات تأثير المراجع الخارجي عند تطبيق أطر ومبادئ الحوكمة.
- تقديم توصيات عملية لصناع القرار لتطوير مهنة المراجعة بالبيئة الليبية.
- إثراء المكتبة العلمية والمحاسبية بدراسة تطبيقية ميدانية متخصصة.

4. أهمية الدراسة:

- ندرة الدراسات الميدانية التي ركزت على مراجعي المصارف المقبلين بالمركزي.
- الحاجة الملحة لحماية القطاع المصرفي الليبي من مخاطر الفساد والأزمات المالية.
- ترسيخ دور المراجع الخارجي كضامن لنزاهة القوائم والحد من مشكلة الوكالة.

5. الإطار الفكري والمفاهيمي لحوكمة الشركات (Corporate Governance)

تُعرف الحوكمة بأنها: «مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة، وضبط العلاقات بين الأطراف الفاعلة، وإرساء الشفافية والمساءلة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح».

المرجعيات الدولية للحوكمة:

مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومبادئ البنك الدولي ومعهد التمويل الدولي (IIF).

مداخل تطبيق الحوكمة:

المدخل القائم على المبادئ (Principles-based)، والمدخل القائم على القواعد (Rules-based)، والمدخل الحديث المرتكز على إدارة المخاطر.

رؤى ومحددات الحوكمة:

الالتزام بالسلوك الأخلاقي والمهني، والمساءلة والرقابة، والمحددات الخارجية (التشريعات والبيئة الاستثمارية) والداخلية (هيكل السلطة).

6. المحاور التفصيلية لدور المراجع الخارجي في منظومة الحوكمة

1. إضفاء الثقة والعدالة:

إبداء الرأي الفني المحايد حول صحة وعدالة القوائم المالية، والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين.

2. تقييم إدارة المخاطر:

فحص المخاطر الائتمانية والتشغيلية وتقديم التوصيات التي تضمن استمرارية المصرف وقدرته على مواجهة الصدمات.

3. تقوية الرقابة الداخلية:

اختبار الفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية وتقديم تقارير دورية للإدارة بشأن معالجة نقاط الضعف المكتشفة.

4. رفع كفاءة التدقيق الداخلي:

تقييم جودة خطط وبرامج المراجعة الداخلية والتنسيق معها لمنع الازدواجية وضمان التغطية الشاملة لكافة الفروع.

5. التواصل مع لجنة المراجعة:

إبلاغ اللجنة بالانحرافات الجوهرية، الخلافات مع الإدارة التنفيذية، وتجاوزات الرقابة دون وسيط وبمبادرة تامة.

6. تقرير الحوكمة الإضافي:

إعداد تقرير مستقل يوضح مدى التزام المصرف بضوابط الحكم المؤسسي المعتمدة من مصرف ليبيا المركزي.

7. الطريقة والمنهجية الميدانية للدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته للظواهر الإدارية والمحاسبية. وتمثل مجتمع الدراسة في الحصر الشامل للمراجعين الخارجيين المقيدين بسجل مراجعي المصارف التجارية بمصرف ليبيا المركزي بالمنطقة الشرقية. ووزعت (22) استبانة، واسترجعت (21) استبانة، واستبعدت (3) استبانة غير مكتملة، ليبلغ العدد الصالح للتحليل الإحصائي (18) استبانة بنسبة استجابة نهائية 81.8%.

8. بنية أداة القياس واختبارات الثبات الإحصائي (Reliability Analysis)

صُممت الاستبانة استناداً إلى مقياس ليكرت الخماسي (دائماً 5، غالباً 4، محايـد 3، نادراً 2، مطلقاً 1)، وضمت (54) عبارة مقسمة على محاور الدراسة. وللتأكد من الاتساق الداخلي، تم حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) عبر برنامج SPSS كما يوضحه الجدول التالي:

م	المحور / البعد المقاس	عدد الفقرات	معامل ألفا	مستوى الثبات
1	البعد الأول: دور المراجع الخارجي في تقييم وتقوية الرقابة الداخلية	18	0.9155	ممتاز جداً
2	البعد الثاني: دور المراجع الخارجي في رفع كفاءة المراجعة الداخلية	11	0.9323	ممتاز جداً
3	البعد الثالث: دور المراجع الخارجي في التواصل مع لجنة المراجعة	24	0.9949	استثنائي مرتفع
–	المقياس الإجمالي العام لدور المراجع الخارجي في الحوكمة	53	0.9863	صالح بدرجة عالية

9. الخصائص الديموغرافية والمهنية لأفراد عينة الدراسة (N = 18)

جدول (ب): توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة المهنية

النسبة %	التكرار	سنوات الخبرة كمراجع
5.6%	1	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
16.7%	3	من 10 إلى أقل من 15 سنة
77.8%	14	أكثر من 15 سنة خبرة
100.0%	18	الإجمالي

جدول (أ): توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي

النسبة %	التكرار	المؤهل العلمي
61.1%	11	بكالوريوس محاسبة
22.2%	4	ماجستير محاسبة
16.7%	3	دكتوراه محاسبة
100.0%	18	الإجمالي

❗ **دلالة العينة:** تُظهر البيانات أن 77.8% من المراجعين الخارجيين يمتلكون خبرة مهنية معمقة تتجاوز 15 سنة. وأن 38.9% منهم يحملون مؤهلات دراسات عليا. مما يعكس كفاءة ومصداقية استثنائية لآراء العينة في تشخيص واقع الحوكمة المصرفية.

10. الإحصاء الوصفي لعبارات محاور الدراسة (SPSS Descriptive Outputs)

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبرز العبارات المثلة للمحاور الثلاثة الرئيسية:

الانحراف	المتوسط	البيان والفقرة المقاسة في الاستبانة	الرمز
أولاً: تقييم وتقوية الرقابة الداخلية (المتوسط العام للمحور = 3.9352 الانحراف = 0.7427)			
0.7775	4.3889	تقييم نظام الرقابة الداخلية في بداية التخطيط لعملية المراجعة	X1
1.2589	4.0556	تقييم كفاءة وفعالية ضوابط الرقابة الداخلية بالمصرف	X3
0.9701	4.3333	قيام المراجع الخارجي بالتقرير عن فعالية نظام الرقابة الداخلية	X5
1.0981	4.1667	قيام المراجع بتقييم إدارة المخاطر في المصرف	X13
0.8023	4.0556	مساهمة تقرير المراجعة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات	X16
1.1881	4.0000	مساهمة تقرير المراجعة في تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية	X17
ثانياً: رفع كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية (المتوسط العام للمحور = 3.6061 الانحراف = 0.9615)			
0.4850	4.6667	قيام المراجع الخارجي بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية بالمصرف	X19
0.9428	4.2222	تقييم كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية في تنفيذ مهامها	X20
1.0289	4.0000	إبراز جوانب القصور ونقاط الضعف في وظيفة المراجعة الداخلية	X21
1.6528	2.4444	التحقق من التزام إدارة المراجعة الداخلية بقواعد الحوكمة (ضعيف)	X26
0.9074	4.0000	التحقق من وضع نظم لتقييم إجراءات إدارة المخاطر بالمصرف	X27
ثالثاً: التواصل مع لجنة المراجعة (المتوسط العام للمحور = 2.2685 الانحراف = 1.3674) - قصور حاد			
1.4641	2.4444	توصيل تقييم تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية إلى لجنة المراجعة	X30
1.5038	2.5556	مناقشة لجنة المراجعة عن مواطن الضعف والقصور في الرقابة	X32
1.2782	2.1111	حضور اجتماع لجنة المراجعة بدون حضور إدارة المصرف التنفيذية	X49
1.5519	2.0556	تقييم تقرير الإدارة عن مدى التزام المصرف بالقواعد التنفيذية للحوكمة	X52
1.5519	2.0556	تقديم تقرير عن تقرير الإدارة بخصوص تنفيذ آليات حوكمة الشركات	X53

11. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)

المتغير / المحور	تقييم الرقابة الداخلية	كفاءة المراجعة الداخلية	التواصل مع لجنة المراجعة	الدور العام في الحوكمة
قيمة Z لاختبار كولمغوروف-سميرنوف	0.585	0.488	1.037	0.723
مستوى الدلالة المعنوية (Asymp. Sig)	0.883	0.971	0.232	0.672
توزيع طبيعي (كافة قيم Sig > 0.05 مما يجيز استخدام الاختبارات المعلمية T-Test)				القرار الإحصائي

12. اختبار فرضيات الدراسة (One-Sample T-Test عند درجة قياس محايدة = 3)

تم اختبار معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية وقيمة الحياد الفرضية ($\text{Test Value} = 3$) لتحديد اتجاه دور المراجع الخارجي في كل محور:

المحور المقاس	المتوسط	قيمة (t)	درجات الحرية	الدلالة (Sig.)	فارق المتوسط	القرار الإحصائي والنتيجة
1. تقييم وتقوية الرقابة الداخلية	3.9352	5.342	17	0.000	0.9352+	دور فعال ومرتفع جداً
2. رفع كفاءة المراجعة الداخلية	3.6061	2.674	17	0.016	0.6061+	دور إيجابي دال إحصائياً
3. التواصل مع لجنة المراجعة	2.2685	2.269-	17	0.037	0.7315-	قصور وضعف جوهري دال
المستوى العام لدور المراجع بالحوكمة	3.1122	0.475	17	0.641	0.1122+	مستوى متوسط غير دال

13. المناقشة التحليلية لنتائج الدراسة التطبيقية

أولاً: فاعلية التدقيق والرقابة الداخلية:

أثبتت النتائج اضطلاع المراجع الخارجي بدور ريادي في فحص واختبار نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالمصارف التجارية (متوسط 3.94 و $t = 5.342$ عند دلالة 0.000). كما أظهرت العينة قيام المراجع بتقييم خطط المراجعة الداخلية (متوسط 4.67)، مما يؤكد الإدراك المهني الواسع بأهمية الرقابة كخط دفاع أول لحماية أموال المودعين والمساهمين.

ثانياً: فجوة التواصل مع لجان المراجعة:

كشفت النتائج عن خلل هيكلي حاد في علاقة المراجع الخارجي بلجنة المراجعة (متوسط 2.27 وهو أقل بكثير من الفرضية المحايدة 3 بفارق سالب دال إحصائياً). ويعود ذلك إلى حداثة تشكيل لجان المراجعة في المصارف الليبية، واقتزارها للاستقلالية الفعلية، وعدم وجود قنوات اتصال دورية ملزمة تتيح للمراجع الاجتماع باللجنة بمعزل عن الإدارة التنفيذية.

ملاحظة مفارقة الحوكمة المصرفية: يمارس المراجع الخارجي دوره التقليدي في الرقابة بكفاءة مشهودة، غير أن دوره الاستراتيجي في «بيئة الحوكمة الشاملة» يظل منقوصاً بسبب غياب التنسيق مع لجان المراجعة، وعدم إلزامه بإصدار تقرير مستقل عن الحوكمة.

14. النتائج العامة للدراسة (النظرية والتطبيقية)

النتائج النظرية:

- تمثل نظم الرقابة والمراجعة الدعامة الأساسية لحوكمة الشركات.
- تعاني مهنة المراجعة في ليبيا من قصور في التنظيم القانوني والمهني ومواكبة المعايير الدولية.
- ضعف الإدراك المؤسسي الشامل لآليات الحوكمة لدى بعض إدارات المصارف التجارية.

النتائج التطبيقية:

- للمراجع الخارجي دور مرتفع في تقييم الرقابة الداخلية (متوسط 3.86/3.94).
- دور فعال في رفع كفاءة المراجعة الداخلية (متوسط 3.60) مع ضعف التحقق من التزامها بالحوكمة.
- قصور وضعف واضح في التواصل الدوري مع لجان المراجعة (متوسط 2.27).

15. التوصيات التنفيذية للدراسة

1. إلزام الرقابي: قيام مصرف ليبيا المركزي بإلزام المصارف التجارية بلائحة حوكمة صارمة وملزمة قانونياً.

2. معايير وطنية: إصدار معايير مراجعة ليبية جديدة تحدد مسؤوليات المراجع تجاه التحقق من الحوكمة.

3. قنوات اتصال إلزامية: فرض عقد اجتماعات دورية موثقة بين المراجع الخارجي ولجنة المراجعة دون حضور الإدارة.

4. التطوير الأكاديمي: إدراج مساقات متخصصة في حوكمة الشركات وأخلاقيات المهنة بالمناهج الجامعية.

5. التدريب المستمر: تنظيم ورش تدريبية للحاسبين والمراجعين حول مهارات تقييم المخاطر والحوكمة.

6. البحوث المستقبلية: توجيه الدراسات نحو فحص أثر الحوكمة على الأداء المالي واستقرار القطاع المصرفي.

16. قائمة المراجع المعتمدة (References)

Foreign References:

المراجع العربية (كتب ودوريات ورسائل):

- Cohen, J., Krishnamoorthy, G., & Wright, A. (2002). Corporate Governance and the Audit Process. *Contemporary Accounting Research*, 19(4), 573-594.
- Francis, J. R., et al. (2003). The Development of Financial Markets Around the World. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, 7.
- Rezaee, Z. (2004). Restoring public trust in the accounting profession: anti-fraud education and auditing. *Managerial Auditing Journal*, 19(1).
- Zagoub, M. (2011). *Corporate Governance in Libyan Commercial Banks*. Doctoral dissertation, University of Dundee, UK.
- [1] سليمان، محمد مصطفي. (2006). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري. الدار الجامعية، الإسكندرية.
- [2] خليل، عطاء الله، والعشماوي، محمد. (2008). الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد. مكتبة الحرية.
- [3] علي، عبد الوهاب، وشحاته، شحاته. (2007). مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال المعاصرة. الدار الجامعية.
- [4] لطفي، أمين السيد. (2004). حوكمة مهنة ومنشآت المحاسبة والمراجعة في ضوء قانون ساربنز أوكسلي (SOX). مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة.
- [5] الشمري، عيد حامد. (2010). دور المراجعة الخارجية وأثرها على حوكمة الشركات بالملكة العربية السعودية. مجلة آفاق للدراسات التجارية.
- [6] المنيف، إبراهيم عبد الله. (2008). حوكمة الشركات بمنظور قانوني. مجلة المدير، مج 7، العدد 81.
- [7] الفاخري، عبد الكريم عبد الغني. (2007). عدالة محتوى القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا بنغازي.
- [8] الجهاني، افطيم سالم. (2012). مدى توافر متطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة بالمصارف الليبية. رسالة ماجستير، جامعة بنغازي.

66 التوثيق المرجعي للبحث (How to Cite):

الدربوي، رحاب حمد: البدر، مسعود عبد الحفيظ. (2026). دور المراجع الخارجي في حوكمة الشركات: دراسة تطبيقية على مراجعي المصارف التجارية الليبية المقيدين بمصرف ليبيا المركزي. مجلة جامعة الريادة الأهلية للعلوم التطبيقية والإنسانية. المجلد (04)، العدد (02). ص 78 - 85. DOI: 10.3875/alreyada.jahs.2026.4218